التداعيات الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا فى مصر

The economic repercussions of the Corona pandemic in Egypt

إعداد

الدكتور / رشدي إبراهيم السيد أبو كريمه

مدرس الاقتصاد السياسي والتشريعات المالية

كلية الحقوق – جامعة عين شمس

البريد الإلكترونى : roushdiibreheem@gmail.com

الملخـص

فرضت جائحة كورونا التى انتشرت فى أنحاء دول العالم إجراءات عديدة للحد من انتشار الجائحة كتقييد بعض الأنشطة الاقتصادية، والإغلاق العام وتقييد حركة السفر والتجارة الخارجية.... إلخ.

ولقد ظهرت تداعيات اقتصادية واجتماعية على كثير من اقتصاديات دول العالم خاصًة النامية منها، بما فى ذلك مصر، حيث انخفض الإنتاج والاستهلاك، وتزايدت معدلات البطالة.

الأمر الذى أدى إلى قيام حكومات الدول بإتخاذ حزمة من الإجراءات المالية والنقدية لمواجهة تداعيات تلك الجائحة، بهدف السيطرة على الأضرار الاقتصادية الناشئة عن تلك الجائحة، ودعم القطاعات الأشد تأثيرًا ومساعدتها.

وقد أثرت تداعيات تلك الجائحة على أداء الاقتصاد المصرى نتيجة العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مصر ودول العالم الخارجى وتأثرت بعض القطاعات سلبيًا مثل الصادرات السلعية، وتحويلات العاملين فى الخارج، عائدات قناة السويس، الاستثمار الأجنبى المباشر، وقطاع السياحة لذلك سوف نسلط الضوء فى هذا البحث على التداعيات الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا فى مصر، واستعراض السياسات المالية والنقدية التى انتهجتها مصر لمواجهة تلك الجائحة.

الكلمات الافتتاحية:

جائحة كورونا ، السياسات المالية ، السياسات النقدية ، الآثار الاقتصادية.

Summary

The Corona pandemic, which has spread throughout the world, has imposed many measures to limit the spread of the pandemic, such as restricting some economic activities, general closures, and restricting the movement of travel and foreign trade...etc.

Economic and social repercussions have appeared on many economies in the world, especially developing ones, including Egypt, where production and consumption declined, and unemployment rates increased.

Which led to the governments of countries taking a package of financial and monetary measures to confront the repercussions of this pandemic, with the aim of controlling the economic damage resulting from this pandemic, and supporting and assisting the most affected sectors.

The repercussions of this pandemic have affected the performance of the Egyptian economy as a result of the mutual economic relations between Egypt and the countries of the outside world, and some sectors were negatively affected, such as merchandise exports, remittances from workers abroad, Suez Canal revenues, foreign direct investment, and the tourism sector. Therefore, in this research, we will shed light on the repercussions. The economic consequences of the Corona pandemic in Egypt, and a review of the financial and monetary policies that Egypt has adopted to confront this pandemic.

Opening words:

Corona pandemic - financial policies - monetary policies - economic impacts.

١١ - التداعيات الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا فى مصر

مقدمــة:

لقد ظهرت جائحة كورونا فى الصين فى أواخر عام ٢٠١٩ وقد أحدثت صدمة على المستوى الدولى، وأثرت على اقتصاديات معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية.

أن جائحة كورونا وضعت دول العالم أمام خيارين كلاهما صعب، أما الاستمرار فى الحفاظ على المكتسبات الاقتصادية والتعايش مع الجائحة وذلك على حساب الصحة العامة وحياة المواطنين. وأما اتخاذ الإجراءات الاحترازية بما فيها الإغلاق العام وتقييد الأنشطة الاقتصادية وكذلك السفر والسياحة.

ولقد اتجهت معظم دول العالم إلى الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين على حساب المكتسبات الاقتصادية باتخاذ الإجراءات الاحترازية كالتباعد الاجتماعى والإغلاق الجزئى بدايًة ثم الإغلاق الكلى عندما انتشر الفيروس بشكل كبير، مما أثر ذلك بالسلب على اقتصاديات معظم دول العالم حيث انخفض الإنتاج الكلى وتراجع الطلب الكلى على السلع والخدمات، مما نتج عنه ركود اقتصادى كبير وزيادة معدلات البطالة على مستوى دول العالم.

أهمية الدراسة:

لقد فرضت جائحة كورونا حالة من التخبط وعدم اليقين بتداعيات تلك الجائحة مما وضع دول العالم ومنها مصر أمام تحديات اقتصادية واجتماعية قوية، ولذلك نرى أنه من الضرورى التعرض إلى مدى تأثر الاقتصاد المصرى بتلك الجائحة والسياسات المالية والنقدية التى اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة تداعيات تلك الجائحة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسات التى اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة جائحة كورونا على بعض القطاعات الاقتصادية الهامة التى تأثرت بتلك الجائحة مثل الصادرات السلعية، وتحويلات العاملين فى الخارج، وعائدات قناة السويس، والاستثمار الأجنبى المباشر، وقطاع السياحة.

منهجية الدراسة:

تستند هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى للوقوف على أبرز التداعيات التى سببتها الجائحة على الاقتصاد المصرى.

إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة فى الإجابة على السؤال الرئيسى والمتمثل فى عنوان البحث ما هى التداعيات الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا فى مصر.

وينشق من السؤال السابق أسئلة فرعية مترتبة عليه مثل كيفية ظهور فيروس كورونا فى مصر، ومن ثم تتطرق الدراسة للإجابة على ما يلى:

- التداعيات الاقتصادية لأهم القطاعات فى مصر.
- السياسات المالية والنقدية التى اتبعتها الحكومة المصرية لمواجهة تداعيات تلك الجائحة.

الدراسات السابقة:

يوجد بعض الدراسات التى تناولت تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية ومنها:

الدراسة الأولى:

تداعيات أزمة كورونا على القطاع السياحى المصرى، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى.

القائم بالدراسة: د/ سلوى محمد مرسى، د/ زينب محمد الصاوى.

الناشر/ معهد التخطيط القومى – جمهورية مصر العربية مايو ٢٠٢٠.

موضوع الدراسة: تناولت الدراسة أثر أزمة جائحة كورونا على القطاع السياحى فى مصر، حيث تسببت الجائحة فى توقف قطاع السياحة على مستوى العالم بسبب

الإغلاق الكامل ووقف حركة النقل والسفر خاصَة النقل الجوى، كما تناولت الدراسة أهمية السياحة كمصدر هام من مصادر النقد الأجنبى للحكومة المصرية، واختتمت الدراسة ببعض النتائج والتوصيات للحد من تداعيات الجائحة على قطاع السياحة.

الدراسة الثانية:

تداعيات أزمة كورونا على تحويلات العاملين المصريين بالخارج، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى.

القائم بالدراسة: د/ فادية محمد عبد السلام.

الناشر: معهد التخطيط القومى – جمهورية مصر العربية مايو ٢٠٢٠.

موضوع الدراسة: تناولت الدراسة الآثار المترتبة على جائحة كورونا فيما يتعلق بصعوبة استمرارية تدفق تحويلات العاملين المصريين بالخارج بنفس النسب للفترات التى سبقت جائحة كورونا، واختتمت الدراسة ببعض النتائج والتوصيات التى تتمحور حول أهمية تحويلات العاملين بالخارج كأحد المصادر الهامة لتوفير النقد الأجنبى فى مصر.

الدراسة الثالثة:

التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد – ١٩ على الاقتصاد المصرى وآليات مواجهتها.

القائم بالدراسة: د/ مروة فتحى البغدادى.

الناشر/ مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة المنصورة العدد ٨٥ المجلد ١٣ سبتمبر ٢٠٢٣.

موضوع الدراسة: تناولت الدراسة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، وألقت الدراسة الضوء على تأثير وباء كورونا على الاقتصاد المصرى، فضلاً عن التعرض لمختلف السياسات الاقتصادية والتدابير التى اتخذتها الحكومة المصرية فى مواجهة تداعيات وباء كورونا، واختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات للحد من تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصرى.

الدراسة الرابعة:

التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على القطاع السياحى.

القائم بالدراسة: د/ محمد السيد السيد جودت الشاعر.

الناشر/ مجلة روح القوانين كلية الحقوق جامعة طنطا العدد ١٠٢ أبريل ٢٠٢٣.

موضوع الدراسة: تناولت الدراسة الآثار السلبية على قطاع السياحة نتيجة تفشى فيروس كورونا، وتناولت الدراسة تسليط الضوء على جهود الدولة المصرية لتنشيط السياحة فى ظل جائحة كورونا من خلال مؤسسات الدولة، وأوضحت الدراسة تحليل للوضع الراهن لقطاع السياحة فى مصر لمرحلة ما بعد كورونا وأهم التحديات التى تواجه هذا القطاع، واختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات للحد من الآثار السلبية على قطاع السياحة المترتبة على تفشى جائحة كورونا.

خطة الدراسة:

مبحث تمهيدى: تطورات جائحة كورونا:

المطلب الأول: ماهية جائحة كورونا.

المطلب الثانى: مراحل تطور جائحة كورونا.

المطلب الثالث: مدى تأثر أجور العاملين بتداعيات جائحة كورونا.

المبحث الأول: أثر جائحة كورونا على بعض القطاعات الاقتصادية:

المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على الصادرات السلعية.

المطلب الثانى: أثر جائحة كورونا على تحويلات العاملين فى الخارج.

المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا على عائدات قناة السويس.

المطلب الرابع: أثر جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبى المباشر.

المطلب الخامس: أثر جائحة كورونا على قطاع السياحة والنقل.

المبحث الثانى: السياسات المالية والنقدية التى انتهجتها مصر لمواجهة تداعيات جائحة كورونا:

المطلب الأول: السياسات المالية التى انتهجتها مصر لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

المطلب الثانى: السياسات النقدية التى انتهجتها مصر لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار جائحة كورونا فى مصر:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على انتشار جائحة كورونا فى مصر.

المطلب الثانى: الآثار الاقتصادية الإيجابية المترتبة على انتشار جائحة كورونا فى مصر.

مبحـث تمهيـدى

تطورات جائحة كورونا

تمهيد:

تُعد جائحة كورونا من أخطر الفيروسات التى تصيب الإنسان والحيوان والتى كانت نشأتها فى الصين وقد أثرت تلك الجائحة على اقتصاديات دول العالم ومنها مصر بالسلب، وتلك الآثار تتشابه مع الكساد الكبير الذى ساد العالم فى ثلاثينات القرن الماضى، بالإضافة إلى الأضرار الصحية والنفسية التى سببتها تلك الجائحة.

وسوف نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالى:

المطلب الأول: ماهية جائحة كورونا.

المطلب الثانى: مراحل تطور جائحة كورونا.

المطلب الثالث: مدى تأثر أجور العاملين بتداعيات جائحة كورونا.

المطلب الأول

ماهية جائحة كورونا

يُعد فيروس كورونا من أخطر الفيروسات التى تصيب الجهاز التنفسى للإنسان، كما أنها سريعة الانتشار بين الأفراد، وتسبب الوفاة خاصَة لمن يعانون من أمراض مزمنة، وكذلك لأصحاب المناعة المنخفضة، وكبار السن.

ومع استمرار الأزمة فرضت الدول إجراءات احترازية كالتباعد الاجتماعى وتقييد السفر والانتقال وإغلاق المؤسسات، بهدف الحد من الانتشار الواسع للوباء[١].

ولم تسلم أى دولة من دول العالم من هذه الجائحة، ولقد تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى فى حجم الإصابات والوفيات جراء هذه الجائحة، تلتها كلاً من الهند، البرازيل، بريطانيا، روسيا على الترتيب[٢].

والجدير بالذكر أن أزمة جائحة كورونا ليست الأزمة الأولى عالميًا، لكنها سببت فى حالة من القلق والذعر بين المسئولين والسكان فى شتى دول العالم، نظرًا لما تمثله الجائحة من خطورة بالغة على صحة وحياة السكان بالإضافة إلى الأعباء المالية التى تكبدتها الدول لتقديم الرعاية الصحية للمصابين، وتقديم التطعيمات لبقية السكان، مما أثر ذلك على اقتصاديات دول العالم، والتى تعانى حتى الآن من

---

(١) د/ هبه الباز، تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد ودور الشمول المالى فى مواجهتها مع الإشارة إلى الاقتصاد المصرى، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومى للتخطيط بجمهورية مصر العربية، المجلد ٢٩، العدد ١، ٢٠٢١، ص٤.

(2) www.worldometers.info.

تداعيات فيروس كورونا، حيث أن الفيروس مازل مستمر ويتطور ويتحور إلى سلالات جديدة، كما أن أعراض فيروس كورونا تتشابه بشكل كبير مع أعراض نزلات البرد العادية، مما يجعل بعض المصابين لا يهتمون باتخاذ الاحتياطيات اللازمة، مما يؤدى إلى انتشار العدوى بين السكان بشكل سريع ومؤثر.

كما يعتقد البعض عند إصابتهم بنزلات البرد أنهم مصابون بفيروس كورونا، فيلتزمون الحجر الصحى دون مبرر.

كما يصاب البعض الآخر بفيروس كورونا ولا تظهر عليهم أعراض المرض مما يتسبب ذلك فى انتشار العدوى بشكل أوسع.

ونظرًا للإجراءات الاحترازية التى اتخذتها دول العالم مثل التباعد الاجتماعى وتقييد حركة النقل والسفر والإغلاق للمنشآت الصناعية والتجارية والخدمية، مما قيد حركة التجارة العالمية وانخفاض معدلات التبادل التجارى ويُعد ذلك نقيضًا للنمو والتنمية الاقتصادية، الأمر الذى أدى إلى ظهور أزمة اقتصادية حقيقية فى كل دول العالم[١].

ونرى فى هذا الصدد أن نوضح أنواع الأزمات مقارنَة بأزمة كورونا حيث يوجد نوعين من الأزمات الأزمة المالية، الأزمة الاقتصادية.

(١) د/ عثمان محمد عثمان، وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، مجلد ٢٨، العدد ١، يونيو ٢٠٢٠، ص٣.

الأزمة المالية:

تعرف الأزمة المالية بإنهاء إنهيار النظام المالى مصحوبًا بانكماش كبير فى النشاط الاقتصادى وذلك لأسباب متعددة منها انخفاض الاحتياطيات من النقد الأجنبى، وعجز فى ميزان المدفوعات، وتذبذب أداء القطاع المصرفى المحلى، مما يؤدى إلى حدوث آثار سلبية قوية على قطاع الإنتاج، ومثال ذلك الأزمة المالية التى تعرض لها الاقتصاد الأمريكى عام ٢٠٠٨ حيث اعتبرها الكثير أنها الأسوء منذ أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.

وكان لهذه الأزمة تأثير كبير على اقتصاديات دول العالم لأن الاقتصاد الأمريكى يعتبر مرتبط بشكل كبير بالاقتصاد العالمى إذ يمثل خمس الناتج المحلى العالمى فضلاً من كونه أكبر مستورد وثانى مصدر بعد منطقة اليورو[١].

الأزمة الاقتصادية:

تُعرف الأزمة الاقتصادية بأنها خلل مفاجئ للنظام الاقتصادى فى الدولة مما يؤدى إلى خلل فى أهم العناصر الاقتصادية الإنتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد.

(١) د/ سلوى فؤاد صابر، الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصرى مع التركيز على الأزمة الاقتصادية الأسيوية والأزمة التمويلية العالمية الأخيرة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، المجلد السابع العدد ٢، يوليو ٢٠١٠، ص٣٨١.

فقد تحدث الأزمة الاقتصادية نتيجة كوارث طبيعية كالبراكين والزلازل أو قد تحدث نتيجة أزمات سياسية كالحروب، فيتراجع الناتج المحلى الإجمالى وتزداد البطالة وتنخفض الدخول.

وبالنظر إلى الأزمتين المالية والاقتصادية سالفتى الذكر، يلاحظ أن أزمة جائحة كورونا أدت إلى عدم توازن الإنتاج والاستهلاك (العرض والطلب) وانخفضت الدخول بسبب الإغلاق العام، كذلك تأثرت التجارة الدولية بالسلب، وانخفض الاحتياطى من النقد الأجنبى وانخفاض فى حجم السيولة، مما أدى ذلك إلى ركود اقتصادى.

لذلك يرى الباحث بأن جائحة كورونا توصف بأنها أزمة مالية واقتصادية وإن كانت فى الأصل هى أزمة صحية، حيث أن تداعيات تلك الجائحة تتشابه مع تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ بشكل كبير، وإن كانت جائحة كورونا تسببت فى ركود اقتصادى لم يسبق له مثيل على مستوى دول العالم.

وعلى الحكومات التدخل الفعال لمواجهة الركود والانكماش الاقتصادى واضطراب أسواق الصرف الأجنبى وإفلاس المؤسسات المالية أو أى سبب آخر يكون له تأثير خطير وآثار اقتصادية غير مرغوبة على مستوى النشاط الاقتصادى للدول وعدم ترك الأمر لقوى السوق فقط[١].

(١) د/ كمال أمين الوصال، الأزمة المالية العالمية... هل كانت حتمية؟ مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، العدد ٥١٠، أبريل٢٠١٣، ص١٩٩.

وقد أعلن صندوق النقد والبنك الدوليين باتخاذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، نوضحها على النحو التالى:

صندوق النقد الدولى:

لقد خصص صندوق النقد الدولى مبلغ خمسون مليار دولار أمريكى لمساعدة الدول النامية ليتم توجيهها نحو التمويل الطارئ ومنح لتخفيف عبء الديون لأغلبية الاقتصاديات منخفضة الدخل وتشمل أيضًا قروض للدول ذات الأسواق الناشئة بواقع عشرة مليار دولار أمريكى بفائدة صفرية للدول الأشد فقرًا[١].

هذا بالإضافة إلى قيام الصندوق بتقديم المشورة الفنية بخصوص السياسات التى يجب على الدول إتباعها لمواجهة تلك الجائحة غير المسبوقة.

البنك الدولى:

يعتبر البنك الدولى موجه أساسى لتعزيز التنمية الاقتصادية فى دول العالم، حيث يقوم البنك بتقديم المساعدات للدول الأكثر تضررًا، وحماية القطاعات الأكثر

(1) American Chamber of commerce in Egypt, Business Studies – Analysis Center – BSAC Impacts of covid – 19 Pandemic on Egypt' economic Research, March, 2020, p.10.

عرضة للتأثر بالأزمة، والحفاظ على برامج البيئة والحياة الأساسية طويلة الأجل، ودعم القطاع الخاص والذى يعمل على خلق فرص عمل وتقديم التمويل اللازم لها[١].

إن الإجراءات التى تم اتخاذها من صندوق النقد والبنك الدوليين كان لهما عظيم الأثر فى التخفيف من تداعيات جائحة كورونا.

إلا أن الباحث يرى بأن السياسات التى يتم اتخاذها لعودة النشاط الاقتصادى، تُعد أكثر أهمية من أزمة الجائحة نفسها، وهذا ما يتطلب تدخل الدولة بشكل كبير وفعال فى الحياة الاقتصادية، ومساندة القطاعات الأكثر تضررًا من تداعيات أزمة جائحة كورونا مثل قطاع السياحة والقطاعات الأخرى، ودعم الطبقات الأولى بالرعاية عن طريق تقوية برامج الحماية الاجتماعية ودعم الأسر المهمشة والفقيرة وأصحاب الدخول المتدنية.

(١) د/ غادة أنيس البياع، أزمات الرأسمالية العالمية وأثرها على التنمية فى أفريقيا، مركز البحوث العربية والأفريقية، جامعة القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص١٧٨.

المطلب الثانى

مراحل تطور جائحة كورونا

أعلنت منظمة الصحة العالمية[١] أن فيروس كورونا يُعد جائحة عامة تتطلب تضافر الجهود الدولية لمواجهته.

وقد بدأ الفيروس فى الظهور فى مدينة ووهان الصينية ثم بدأ ينتشر فى دول العالم، وقد تم اكتشاف الحالة الأولى من هذا الفيروس فى مصر بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٢٠.

ونظرًا أن دولة الصين شريك أساسى للتبادل التجارى مع معظم دول العالم وخاصَة الدول الأفريقية، ومع توقف حركة النقل والسفر واتخاذ الإجراءات الاحترازية، تأثرت اقتصاديات الدول الأفريقية على وجه الخصوص بالسلب.

وبالرغم من اتخاذ الإجراءات الاحترازية والكشف والتحديد المبكر للحالات المشتبه بإصابتها، إلا أن الفيروس كان سريعًا فى الانتشار. وبسبب الإغلاق انخفضت مستويات التشغيل، وبالتالى انخفض الإنتاج المحلى، مع وجود حالة من عدم اليقين والوضوح لمدة بقاء الفيروس، فتأثر الإنتاج والسياحة والنقل والصادرات السلعية والاستثمار الأجنبى المباشر والصادرات السلعية.... إلخ.

(١) تقرير منظمة الصحة العالمية فى ٣٠ يناير ٢٠٢٠.

ومما هو جدير بالذكر أن التغير الذى طرأ على السلع يختلف بحسب أهمية السلعة، فيرتفع الطلب على السلع الأساسية كالغذاء والمستلزمات الطبية وينخفض الطلب على السلع غير الأساسية فيشهد انخفاضًا كبيرًا[١].

ومع تطور جائحة كورونا أدت إلى انخفاض كلاً من الطلب الكلى والعرض الكلى وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار السلع الأساسية كالمستلزمات الطبية لزيادة الطلب عليها مع انخفاض المعروض منها.

وأثرت جائحة كورونا على معدلات البطالة الى تعانى منها الدول خاصًة النامية منها، حيث قامت العديد من الشركات بإنهاء خدمات جزء من العمالة بسبب انخفاض الطلب على منتجات تلك الشركات والتى تنتج سلع غير أساسية.

وكثير من الدول النامية ليس لديها القدرة المالية على مواجهة تلك الجائحة فتلجأ إلى الاقتراض الخارجى لتوفير الاحتياجات الطبية اللازمة لمواجهة تداعيات تلك الجائحة، فتزداد الديون الخارجية للدول المقترضة، مما يؤثر بالسلب على النمو والتنمية الاقتصادية لتلك الدول.

(1) Suborna Barua: Understanding Coronanomics, the Economic Implications of the Coronavirus (Covid- 19) pandemic, 2020.

المطلب الثالث

مدى تأثر أجور العاملين بتداعيات جائحة كورونا

تُعد جائحة كورونا من أهم الأسباب التى أثرت بشكل كبير على أجور العاملين بالسلب، حيث أن الإغلاق العام الذى تم فى شتى دول العالم لأسباب صحية، دفع أصحاب الأعمال إلى تعديل شروط عقد العمل سواء المتعلقة بساعات العمل أو بمكان العمل أو بطبيعة العمل.

كما دفعت جائحة كورونا أصحاب الأعمال بتخفيض أجور العاملين بنسب معينة، ولجا البعض الآخر إلى إنهاء خدمات بعض العاملين بالمخالفة لقانون العمل.

والجدير بالذكر أن قانون العمل المصرى نص على[١]: إذا حضر العامل إلى مقر عمله فى الوقت المحدد للعمل وكان مستعدًا لمباشرة عمله وحالت دون ذلك أسباب ترجع إلى صاحب العمل، اعتبر كأنه أدى عمله فعلاً واستحق أجره كاملاً، أما إذا حضر وحالت بينه وبين مباشرة عمله أسباب قهرية خارجة عن إرادة صاحب العمل استحق نصف أجره.

ومما سبق نستنتج أن جائحة كورونا تُعد سببًا خارج عن إرادة العامل وصاحب العمل، وبالتالى وفقًا لنص المادة ٤١ من قانون العمل المصرى رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ فإن العامل يستحق نصف الأجر بقوة القانون.

---

(١) المادة رقم ٤١ من قانون العمل المصرى رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.

أما قيام رب العمل بإنهاء العلاقة التعاقدية مع بعض عماله بسبب جائحة كورونا، فإن ذلك الإجراء يُعد مخالفًا لنص المادة سالفة الذكر، حيث أن عدم قيام العامل بالعمل لا يكون اختياريًا بل إجباريًا، لتفشى جائحة كورونا، وصدور قرارات حكومية باتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية كغلق بعض المنشآت لأسباب صحية، وحظر التجوال، مما يتعزر على العمال القيام بأعمالهم بشكل طبيعى.

ويترتب على ما سبق تأثر دخل العاملين بالسلب خاصَة فى القطاع الخاص، حيث انخفضت دخولهم مع ثبات التزاماتهم الحياتية بل زادت أثناء جائحة كورونا كشرائهم للمطهرات والمعمقات والكمامات والأدوية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا.

إن العاملين فى القطاعات المختلفة تأثروا بشكل سلبى من جائحة كورونا وخاصَة العاملين فى القطاع الخاص، حيث واجهوا تحديات كبيرة للغاية نتيجة قرارات الإغلاق لمحلات الترفيه والسياحة والمولات والأسواق العامة، وتأثر أيضًا بتلك الجائحة عاملات المنازل حيث استغنت معظم الأسر عنهم تخوفًا من انتقال العدوى، كذلك تأثر بالجائحة عمال اليومية، حيث أصبح الاعتماد عليهم فى بعض الأعمال ضئيلاً جدًا بسبب التخوف من انتقال العدوى.

إن جائحة كورونا كانت كاشفة بشكل كبير عن تدهور الأوضاع الاقتصادية لمعظم العاملين، وبالرغم من اتخاذ الدولة قرارًا وزاريًا[1] بتشكيل لجنة تختص بتجميع بيانات العمالة المتضررة من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا إلا أنه نظرًا لعدم

(1) القرار الوزارى رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠.

تمكن الكثير من العمال من تسجيل بياناتهم فلم يستفيد الكثير منهم من القرار الوزارى سالف الذكر.

وكانت الإعانة التى تم منحها من الدولة للعمال المسجلين بقاعدة البيانات مقدارها خمسمائة جنيه شهريًا تصرف من مكاتب البريد اعتبارًا من ٢٩ مارس ٢٠٢٠ ولمدة ثلاثة شهور وبالرغم من ضآلة المنحة سالفة الذكر إلا أنه يوجد فئات كثيرة من العمال لم يستفيدوا منها مثل الباعة الجائلين وعمال اليومية، وعاملات المنازل، حيث أنهم غير مسجلين بقاعدة البيانات.

ويتضح مما سبق أن جائحة كورونا أثرت بشكل كبير سلبيًا على دخول العاملين حيث انخفضت رواتبهم فى حين زادت التزاماتهم فى ظل جائحة كورونا كما سبق وأن أوضحنا.

المبحـث الأول

أثر جائحة كورونا على بعض القطاعات الاقتصادية

تمهيد:

لقد تأثر قطاع الخدمات بشكل غير مسبوق من جائحة كورونا، حيث أن الأزمات الاقتصادية العادية كالأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ أثرت بشكل ملحوظ على قطاع الصناعة حيث انخفضت الاستثمارات، وكان الأثر على قطاع الخدمات منخفض بشكل نسبى.

إلا أن فيروس كورونا كأنه له أثر قوى على قطاع الخدمات بسبب الإغلاق للمنشآت سواء فى الدول النامية أو الدول المتقدمة.

إن الحكومة المصرية تعتمد على خمس قطاعات أساسية لتوفير النقد الأجنبى، وتتمثل تلك القطاعات فيما يلى:

- الصادرات السلعية.
- تحويلات العاملين بالخارج.
- عائدات قناة السويس.
- الاستثمار الأجنبى المباشر.
- قطاع السياحة.

١١ - التداعيات الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا فى مصر

وهذه القطاعات الخمس سالفة الذكر تأثرت بشكل ملحوظ أثناء جائحة كورونا، كما تأثرت من قبل آبان الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م.

وقد تسببت جائحة كورونا فى حدوث خلل كبير فى الطلب العالمى وفى القدرة العالمية فى جانب العرض[١].

وسوف نتناول هذا المبحث من خلال خمسة مطالب على النحو التالى:

المطلب الأول: أثر جائحة كورونا على الصادرات السلعية.

المطلب الثانى: أثر جائحة كورونا على تحويلات العاملين فى الخارج.

المطلب الثالث: أثر جائحة كورونا على عائدات قناة السويس.

المطلب الرابع: أثر جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبى المباشر.

المطلب الخامس: أثر جائحة كورونا على قطاع السياحة.

(1) ECES: 25 March 2020, Views on the Crisis Projected Impact of the Covid- 19 – Pandemic on Egypt's GDP Growth, 21 ssue: p2.

المطلب الأول

أثر جائحة كورونا على الصادرات السلعية

لقد أثرت أزمة جائحة كورونا على حركة التجارة العالمية، حيث أدت جائحة كورونا إلى وجود صعوبة فى توفير بعض مكونات الإنتاج الأساسية، وكذلك قطع الغيار، وأدى ذلك إلى انخفاض الصادرات المصرية بنسبة أكبر من انخفاض الواردات فازداد عجز الميزان التجارى.

وقد أشار تقرير غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة إلى تراجع عائدات التصدير لمصر بنسبة ٢٥% عام ٢٠٢٠[١]، بسبب أزمة جائحة كورونا التى أدت إلى انكماش الطلب العالمى بشكل أكبر من المعروض من المنتجات، مما يجعل هناك أولوية للطلب على المنتج المحلى للدول التى يتم تصدير المنتج المصرى إليها، ومن ناحية أخرى فإنه نظرًا لانخفاض حجم الطلب ستقلل المصانع من إنتاجها مما سيقلل من حوافز العاملين ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للمنتجات مما يؤدى إلى الركود فى الأسواق[٢].

(١) د/ سالى محمد فريد، تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبى، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى، معهد التخطيط القومى، الاصدار رقم ١٦ يونيو ٢٠٢٠، ص١٧.

(٢) د/ إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق رسالة دكتوراه، ٢٠١١، ص١٣٥.

لذلك فإن الحكومة المصرية اتخذت حزمة من الإجراءات لتشجيع التصنيع والتصدير ومواجهة تداعيات جائحة كورونا من خلال ما يلى:

١- تخفيض أسعار الكهرباء للقطاعات الصناعية.

٢- تأجيل سداد الضرائب على الأرباح المحققة من رؤوس الأموال.

٣- تخفيض سعر الغاز الطبيعى للصناعات الثقيلة.

المطلب الثانى

أثر جائحة كورونا على تحويلات العاملين فى الخارج

تُعد تحويلات العاملين المصريين فى الخارج واحدة من أهم مصادر النقد الأجنبى للدولة المصرية، حيث احتلت مصر المرتبة الخامسة عالميًا فى قيمة الأموال المحولة من مواطنيها خلال عام ٢٠١٩، حيث بلغت هذه الأموال ما يزيد عن ٢٦ مليار دولار، وبذلك فإن تحويلات العاملين فى الخارج تشكل ما يعادل ٨,٦% من نسبة الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٩[١].

وتؤثر أزمة جائحة كورونا على الاقتصاد المصرى تأثيرًا سلبيًا لاعتماد مصر على النقد الأجنبى من مختلف القطاعات الأساسية، ومنها تحويلات المصريين فى الخارج حيث تأثرت بالانخفاض وارتفعت معدلات التضخم.

إن جائحة كورونا تسببت فى الإغلاق العام مما أدى إلى فقدان البعض لوظائفهم وتراجع دخول البعض الآخر، وترتب على ذلك انخفاض تدفقات تحويلات العاملين بالخارج وحدوث عجز فى ميزان المدفوعات والاحتياطى من النقد الأجنبى.

إلا أنه من الملاحظ أن جائحة كورونا قد كشفت عن اختلالات مؤسسية فيما يخص تحويلات العاملين بالخارج منها[٢]:

---

(١) د/ أحمد زكر الله، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصرى، تقارير اقتصادية، المعهد المصرى للدراسات ٢٠٢٠/٣/١٣، ص٤.

(2) www.masrawy.com/news-egypt/details.

١١ - التداعيات الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا فى مصر

١- عدم وجود قاعدة بيانات محدثة عن المصريين العاملين فى الخارج.

٢- ارتفاع رسوم التحويلات إلى مصر.

٣- ضعف البنية التحتية التكنولوجية خاصًة فى المناطق النائية وانخفاض عدد البنوك التى لها أفرع بالخارج.

إن أزمة جائحة كورونا تمثل تهديد مباشر لاقتصاديات الدول التى تعتمد على العملات الأجنبية من تحويلات العاملين بالخارج.

ومن الملاحظ انخفاض حجم تحويلات المصريين العاملين فى الخارج نظرًا للإغلاق العام الدولى والذى أدى إلى فقد بعضهم لوظائفهم، وتعرض البعض الآخر لتخفيض حاد فى رواتبهم، الأمر الذى أدى إلى انخفاض تحويلاتهم إلى مصر. فأزمة كورونا تسببت فى ضربة قاسية لتدفقات التحويلات. فالعاملون المصريون فى الخارج الذين يفقدون وظائفهم فإهم سيحولون مبالغ أقل إلى أسرهم فى بلدانهم الأصلية، كما ستفقد البلدان المتلقية مصدرًا مهمًا للدخل والإيرادات الضريبية[١].

إن تراجع حجم تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، فإن ذلك أدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات وتراجع حجم موارد النقد الأجنبى.

---

(١) صندوق النقد الدولى، السياسات الاقتصادية والسياسية والجوائح، مجلة التمويل والتنمية يونيو ٢٠٢٠، العدد ٥٧ رقم ٢ ص١٧.

المطلب الثالث

أثر جائحة كورونا على عائدات قناة السويس

تُعد قناة السويس شريانًا رئيسيًا لحركة التجارة العالمية المنقولة بحرًا، حيث يعبر من خلالها ٨,٣% من إجمالى حركة التجارة العالمية، وما يقرب من ٢٥% من إجمالى حركة البضائع المُحواة عالميًا، ١٠٠% من إجمالى تجارة الحاويات المنقولة بحرًا بين آسيًا وأوروبا، فضلاً عن كونها أحد أهم حلقات سلاسل الإمداد العالمية نظرًا لموقعها الجغرافى المميز وما تقدمه من خدمات ملاحية للسفن العابرة[١].

ولقد أثرت جائحة كورونا على عائدات قناة السويس بشكل سلبى حيث انخفضت إيرادات قناة السويس خلال أزمة جائحة كورونا بسبب انخفاض حركة التجارة العالمية، وتأثر النقل البحرى بشكل عام خاصَة سفن الركاب، وحاملات البضائع لتراجع الطلب عليها، مما أدى إلى قيام العديد من الخطوط الملاحية إلى إلغاء رحلاتها، وترتب على ذلك انخفاض الدخل القومى المصرى من العملات الأجنبية نتيجة انخفاض حركة التجارة الدولية إلا أن الحكومة المصرية قد اتخذت حزمة من الإجراءات لتخفيف الآثار السلبية الناتجة من جائحة كورونا على عائدات قناة السويس تمثلت أهمها فيما يلى:

١- تخفيض رسوم عبور السفن فى قناة السويس.

(١) جريدة الأهرام الأربعاء ١٥ أبريل ٢٠٢٠ العدد رقم ٤٨٧٠٨

٢- تخفيض عدد ساعات الانتظار للسفن العابرة خاصَة بعد افتتاح التفريعة الجديدة لقناة السويس.

إن جائحة كورونا أثرت على إيرادات قناة السويس حيث انخفضت الإيرادات ابتدءًا من ابريل ٢٠٢٠ بشكل ملحوظ مقارنًة بالعامين ٢٠١٩/٢٠١٨ نظرًا لتأثر التجارة العالمية بتلك الجائحة.

ويرجع الانخفاض فى إيرادات قناة السويس أثناء تفشى أزمة كورونا إلى تراجع عدد السفن العابرة بقناة السويس، مما أدى إلى انخفاض عائدات قناة السويس.

أن تفشى جائحة كورونا ترتب عليها تراجع طلب المستهلكين بشكل حاد، ومن ثم تراجع حجم الواردات، لذلك أعلنت بعض الخطوط الملاحية إلغاء بعض الخدمات الملاحية العاملة على طريق التجارة بين آسيا وأوروبا كما أعلن بعضهم إمكانية تحويل بعض الرحلات إلى طريق رأس الرجاء الصالح، خاصَة مع تردى الأوضاع الاقتصادية وانخفاض أسعار البترول، مما أدى ذلك إلى قيام هيئة قناة السويس باصدار المنشور رقم ٣ لسنة ٢٠٢٠ والذى يمنح سفن الحاويات القادمة من أوروبا إلى آسيا تخفيضًا قدره ٦% للحد من فرص تحول بعض الرحلات إلى طرق أخرى غير طريق قناة السويس[١].

ومما لا شك فيه أن إيرادات قناة السويس انخفضت بشكل كبير آبان اشتداد الجائحة مقارنًة بالسنوات السابقة على تلك الجائحة.

(١) جريدة الأهرام، مرجع سابق.

المطلب الرابع

أثر جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبى المباشر

لقد أثرت جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبى المباشر حيث انخفضت أرباح الشركات متعددة الجنسيات، وتوقفت الاستثمارات الجديدة ولو بشكل مؤقت، وتوقفت التوسعات فى الاستثمارات القائمة.

ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فإن أزمة فيروس كورونا سيؤدى إلى انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبى المباشر العالمى إلى أدنى مستوياته منذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م ومن المحتمل أن يتقلص الاستثمار الأجنبى المباشر إلى نسبة تصل إلى ٣٥%[١].

وستكون الدول النامية أكثر الدول تأثرًا من تداعيات تراجع الاستثمار الأجنبى المباشر حيث أن النقد الأجنبى يعد مصدرًا أساسيًا فى التصنيع لتلك الدول.

ووفقًا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر زاد بنسبة ١١% ليصل إلى ٩ مليار جنيه بما يمثل نسبة ٢٠% من إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر فى القارة الأفريقية وذلك فى عام ٢٠١٩ [٢].

---

(1) American Chamber of Commerce in Egypt, Business Studies & Anal ysis center – BSAC, March 2020, Impacts of Covid – 19 Pandemic on Egypt's Economy Research Note, p1.

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى، انعكاساتها على الاقتصاد المصرى ٢٠٢٠، ص١٥.

١١- التداعيات الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا فى مصر

وقد احتلت مصر المرتبة ١١٤ من أصل ١٩٠ دولة فى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٢٠ الصادر من البنك الدولى، متقدمة بذلك ستة مراكز مقارنة بعام ٢٠١٨.

أن الدول التى انتشر بها فيروس كورونا هى أكثر الدول تضررًا من انخفاض الاستثمار الأجنبى المباشر، ويظهر ذلك جليًا فى الدول النامية، حيث ستكون هذه الدول الأشد معاناة من انخفاض الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث تعتمد بشكل أساسى على العملات الأجنبية فى التصنيع، كما أن الإغلاق العام أدى إلى انخفاض أرباح تلك الاستثمارات، مما أدى ذلك إلى انسحاب المستثمرين من المشاريع القائمة فى الدول النامية لتخفيض خسائرها.

ولقد شهدت مصر انخفاضًا ملحوظًا فى حجم الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ فى ظل انتشار جائحة كورونا حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية بحوالى ٣,٤% لتسجل ١٥,٨ مليار دولار مقارنًة بنفس الفترة للعام السابق على الجائحة ٢٠١٩/٢٠١٨ والتى سجلت ١٦,٤ مليار دولار، وبالرغم من ذلك ظلت مصر فى تلك الفترة متصدرة الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبى المباشر فى أفريقيا، وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة والتنمية (الأونكتاد)[١].

(١) www.ecss.com.eg.

المطلب الخامس

أثر جائحة كورونا على قطاع السياحة والنقل

تُعد السياحة من أهم مصادر الدخل القومى فى معظم دول العالم، خاصَة الدول النامية ومنها مصر حيث تُعد مصدرًا خصبًا للعملات الأجنبية، بالإضافة لما تمثله من أهمية كبرى فى توفير فرص العمل، وتخفيض حجم البطالة فى المجتمع.

وقد تأثرت السياحة فى ظل جائحة كورونا تأثيرًا كبيرًا وحققت خسائر فادحة فانخفض الناتج الإجمالى للسياحة بشكل كبير فى معظم دول العالم وخاصَة النامية منها.

ولقد اتخذت دول العالم خاصَة الدول التى تكون مقصدًا للسائحين عدة إجراءات احترازية للحد من انتشار فيروس كورونا، متمثلة فى التعقيم والتطهير لكافة الغرف والممرات التى يستخدمها السائحون وعدم إقامة حفلات أو أنشطة ليلية لتجنب الاختلاط ونشر العدوى.

كما قامت شركات الطيران بعقد ورش عمل لتوعية العاملين بالمطارات وتدريبهم على كيفية التعامل مع فيروس كورونا، واستخدام أجهزة الكشف الحرارى فى جميع منافذ الدولة سواء الجوية أو البرية أو البحرية، وفى جميع أماكن التجمع للكشف المبكر عن أية حالة مصابة بفيروس كورونا، واستخدام وسائل الدفع الإلكترونى لتلاشى التلامس بين الأفراد (قدر المستطاع). وعلى الرغم من جهود

العديد من الدول المختلفة للتخفيف من أثر أزمة فيروس كورونا، فإن قطاع السياحة لن يتمكن من التعافى حاليًا[١].

الإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد[٢].

لقد اهتمت الحكومة المصرية باصدار مجموعة من الإجراءات لمواجهة التداعيات الاقتصادية السلبية الناجمة عن فيروس كورونا لجميع القطاعات والمؤسسات فى الدولة فما فيها قطاع السياحة ومن أهم تلك الإجراءات:

- تثبيت أسعار الكهرباء والمياه والغاز وجدولة المديونيات المستحقة على المنشآت الفندقية والسياحية لمدة ثلاث سنوات.
- تأجيل أقساط القروض للمنشآت السياحية والفندقية لحين احتواء أزمة فيروس كورونا.
- تأجيل سداد الضرائب العقارية للمصانع والمنشآت السياحية لمدة ثلاثة أشهر.

وقد نتج عن ما سبق ذكره انخفاض فى كلاً من معدل النمو الاقتصادى، ومعدل الناتج المحلى الإجمالى فى مصر خلال الثلاثة الأشهر الأخيرة لعام ٢٠١٩،

---

(١) د/ سلوى محمد مرسى، د/ زينب محمد الصاوى، تداعيات أزمة كورونا على القطاع السياحى المصرى، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى عدد ١٠، معهد التخطيط القومى مصر، مايو ٢٠٢٠، ص١

(٢) تقرير مجلس الوزراء فى ٢٠٢٠/٣/١٧ بشأن التداعيات الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد (كوفيد – ١٩).

حيث توقفت حركة الطيران وتكبدت شركات الطيران خسائر فادحة بسبب الإلغاء القهرى لحجوزات العملاء واستردادهم لقيمة تذاكر سفرهم.

وقد أوضح صندوق النقد الدولى بأن أكثر القطاعات تأثرًا من جائحة كورونا هو قطاع السياحة، حيث أن قطاع السياحة من القطاعات التى يعمل بها عدد كبير جدًا من أفراد المجتمع. فأى أزمة سواء كانت بيئية أو وبائية كما هو الحال فى أزمة فيروس كورونا، تؤثر فى قطاع السياحة[١]. فانتشار الفيروس أدى إلى خفض الإيرادات لكافة الشركات السياحية حول العالم[٢]. ومع انتشار فيروس كورونا فى الدول الأوروبية، تراجعت السياحة إلى مصر بشكل كبير، واستمر الوضع فى التدهور خاصًة مع تقييد السفر الدولى فى جميع أنحاء العالم.

وقد تأثرت مصر بجائحة كورونا فى قطاع السياحة على وجه الخصوص حيث أن السياحة تخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، كما أنها تحتل المركز الثانى للدخل القومى من العملات الأجنبية[٣].

(١) د/ سعيد عبد العزيز على عثمان، محمد جابر حسن السيد، تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصرى (السيناريوهات المحتملة والحلول المقترحة)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد رقم ٢ المجلد ٤٦ يوليو ٢٠٠٩، ص٢٤.

(٢) د/ الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية اصدارات صندوق النقدى العربى، أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة أبريل ٢٠٢٠، ص١٥.

(٣) د/ أحمد زكر الله، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصرى، تقارير اقتصادية، المعهد المصرى للدراسات العربية، صندوق النقد العربى، المرجع السابق، ص٥.

١١ - التداعيات الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا فى مصر

حيث واجهت الدول انتشار فيروس كورونا بغلق حدودها واتخاذ الإجراءات الاحترازية كمنع التنقل وحظر الطيران ومنع السفر، مما ترتب عليه انخفاض عدد السائحين بشكل كبير.

وقد تأثرت مصر بهذه الإجراءات على قطاع السياحة، حيث قامت بعض الشركات السياحية بإلغاء حجوزاتها إلى مصر بشكل كامل، مما تسبب فى ضرر كبير بالقطاع السياحى والطيران ومن أهم وأخطر الأضرار التى لحقت بالقطاع هى توقف العمالة وتسريحها وزيادة نسبة البطالة[١].

والجدير بالذكر أن الآثار السلبية الناتجة عن فيروس كورونا على قطاع السياحة امتدت كذلك إلى كثير من المجالات ذات الصلة المباشرة به، مثل شركات الطيران والفنادق والمطاعم ووكلات السفر ومراكز التسوق، كما شملت الآثار كذلك خسارة الكثير من فرص العمل التى كان يتيحها القطاع السياحى والقطاعات المرتبطة به[٢].

---

(١) د/ حسين دافيل، قطاع السياحة المصرية فى مواجهة كورونا، تقارير اجتماعية، المعهد المصرى للدراسات، ٢٠٢٠/٥/٢١، ص٢.

(٢) د/ أيمن نور الدين عمر، كورونا وأزمات الاقتصاديات الدولية، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ٤٣،العدد ٤٩٩ سبتمبر ٢٠٢٠، ص١٢٠.

إلا أن الإجراءات التحفيزية التى اتخذتها الحكومة المصرية كان من شأنها زيادة عدد السائحين والشكل التالى يوضح عدد السائحين الوافدين إلى مصر لعامى (٢٠٢٠ – ٢٠٢١)[١].

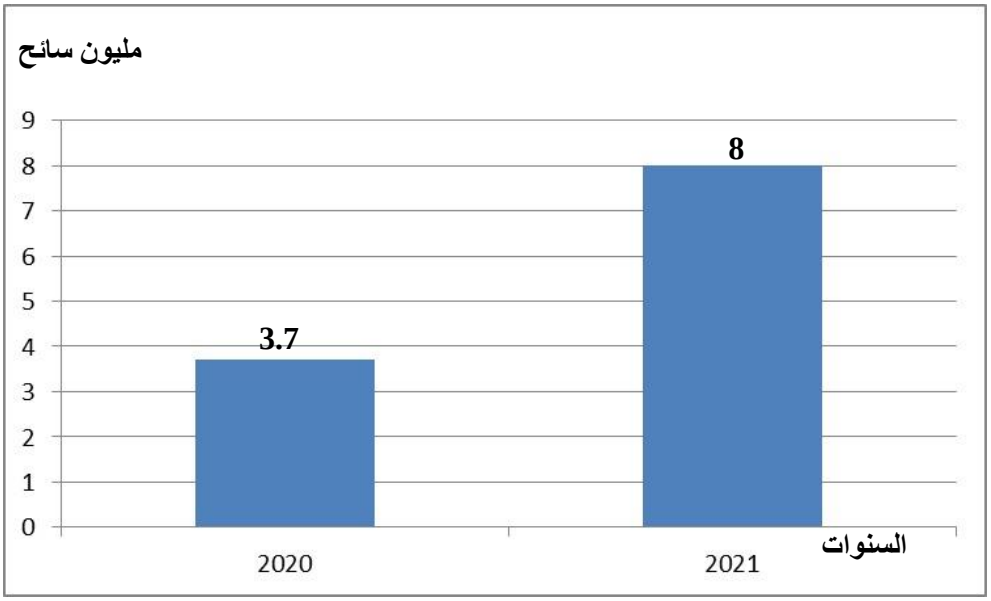

يلاحظ على الشكل السابق زيادة عدد السائحين إلى مصر فى عام ٢٠٢١ ليصل إلى نحو ٨ مليون سائح مقارنة بعدد السائحين فى عام ٢٠٢٠ والبالغ عددهم نحو ٣,٧ مليون سائح ومن الملاحظ زيادة عدد السياح فى عام ٢٠٢١ بنسبة ١١٧% مقارنًة بعام ٢٠٢٠.

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١.

أثر جائحة كورونا على قطاع النقل:

يتكون قطاع النقل من ثلاثة قطاعات فرعية متمثلة فى النقل الجوى، والنقل البحرى، والنقل البرى، وقد تأثروا جميعًا من جائحة كورونا، إلا أن الأثر الأكبر كان على قطاع النقل الجوى، حيث تأثر إغلاق الحدود والمطارات مما أثر على قطاع السياحة بشكل كبير.

كما أدت الجائحة إلى إفلاس عدة شركات طيران مثل شركة فلاى بى البريطانية، وشركة فيرجن الاسترالية، وشركة أفيانكا الكولومبية، وشركة لاتام الأمريكية[١]، وقد قدر الاتحاد الدولى للنقل الجوى خسائر طيران الشرق الأوسط بقيمة ٢٤ مليار دولار بسبب غلق المجالات الجوية لمعظم دول العالم.

وتأثر قطاع النقل البحرى والذى يمثل الركيزة الأساسية لحركة التجارة العالمية، حيث تأثر الطلب على الاستهلاك بالانخفاض، وأثر ذلك أيضًا على حركة سفر الركاب نظرًا للقيود المتمثلة فى الإجراءات الاحترازية والتباعد الاجتماعى كمحاولة للسيطرة على الفيروس من الانتشار، مما أثر سلبًا على قطاعى التجارة العالمية والسياحة.

كما تأثر قطاع النقل البرى أيضًا بجائحة كورونا، حيث أن حظر التجوال والقيود التى تم فرضها على قطاع النقل، وخاصة النقل البرى الجماعى، فقد أثر

(1) International air Transport Association: Annual Review 2021, Boston, USA, October, 2021, p. 17.

بالسلب على مقدمى تلك الخدمة وعلى الركاب أيضًا، وبالتالى أثر بشكل سلبى على السياحة الداخلية.

المبحث الثانى

السياسيات المالية والنقدية التى انتهجتها مصر لمواجهة تداعيات جائحة كورونا

تمهيد:

لقد اختلفت سياسات دول العالم فى تعاملها مع جائحة كورونا، حيث اتبعت الدول واحدة من ثلاث سياسات على النحو التالى:

السياسة الأولى: سياسة الإغلاق الكامل للحد من انتشار الفيروس للحفاظ على صحة المواطنين.

السياسة الثانية: سياسة الإغلاق الجزئى الحذر وهو عبارة عن إغلاق الأنشطة التى تتطلب التعامل المباشر مع المواطنين، والسماح بمزاولة الأنشطة الأخرى بحذر مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية.

السياسة الثالثة: سياسة عدم الإغلاق والسماح بمزاولة كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتعايش مع الفيروس.

١١ - التداعيات الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا فى مصر

ولقد لاقت السياسة الأخيرة انتقادات قوية من المؤسسات الحقوقية والصحية، حيث أن تلك السياسة تُعطى الأولوية للأهمية الاقتصادية على حساب الأهمية الصحية للمواطنين وسلامة حياتهم.

وبالنظر إلى السياسة المصرية فى هذا الخصوص، فقد حرصت الحكومة المصرية منذ بداية الأزمة على تبنى سياسة متوازنة تراعى كلاً من صحة المواطنين والسياسة الاقتصادية فى آن واحد، حيث اتبعت سياسة الإغلاق الجزئى الحذر والمتمثل فى عدم الإغلاق الكلى حتى لا يتدهور النشاط الاقتصادى، مع الالتزام بالتباعد الاجتماعى وكذلك الالتزام بالإجراءات الاحترازية.

ولقد أحسنت السياسة المصرية صنعًا باختيار تلك السياسة حيث أن الإغلاق الكلى يؤدى إلى نتائج وخيمة على النشاط الاقتصادى، كما أن عدم الإغلاق والسماح بمزاولة كافة الأنشطة من شأنه الإضرار الجسيم بصحة المواطنين وسلامتهم.

إن الحكومة المصرية اتخذت العديد من الإجراءات المالية والنقدية الواسعة لتجنب أكبر قدر من الخسائر الناتجة عن تلك الجائحة، وترتب على ذلك بأن أصبحت مصر من الدول القليلة التى استطاعت أن تحافظ على معدلات النمو ولو بشكل نسبى مقارنًة بالدول الأخرى.

ومما لا شك فيه أن جائحة كورونا أدت إلى تردى الأوضاع المالية والاقتصادية بشكل كبير محليًا وعالميًا، حيث تنعدم الرؤية حول الأبعاد الاقتصادية والصحية، لذلك تضافرت جهود الدول لحماية الأوضاع الصحية والاقتصادية ودعم

الطبقات الفقيرة والطبقات التى تضررت بشكل كبير، خاصَة وأن الجائحة فى تطور مستمر، وغير معلوم وقت انتهائها، أو حجم الآثار التى ستتركها على النشاط الاقتصادى، وهو ما يمثل إشكالية كبيرة لدى الحكومات فى تحديد حجم الموارد المالية المطلوبة لمواجهتها، والمدى الزمنى لإنفاذ سياسات مواجهتها، ومدى جدارة تلك السياسات فى احتواء الأزمة والتخفيف من تداعيتها[١].

وقد وضعت الحكومة المصرية إطار عام للتعامل مع جائحة كورونا يقوم على أربعة عناصر أساسية تمثلت فى الآتي[٢]:

١- التعامل مع الأزمة على مراحل وبشكل سريع مع الحفاظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية.

٢- الاستعانة بآليات وتدابير مؤقتة تتسم بالمرونة وفقًا لما يطرأ على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

٣- مساندة الطبقات الأولى بالرعاية وكذلك أيضًا القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررًا.

٤- الالتزام بالشفافية فى مواجهة الأزمة، وذلك من خلال التواصل المستمر مع الرأى العام، وتلبية الاحتياجات الصحية والاجتماعية.

(١) د/ أحمد فاروق غنيم، كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية، المجلة العربية للدراسات الآمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مجلد ٣٦ عدد ٢ يوليو ٢٠٢٠، ص٢٢٥.

(٢) راجع ذات المعنى: وزارة المالية، البيان المالى عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص٨: ٩.

وقد ساعدت العناصر سالفة الذكر الحكومة المصرية فى التعامل مع تداعيات جائحة كورونا، حيث أن الدول النامية ومنها مصر ليس لديها الإمكانيات المالية الكافية مقارنًة بالدول المتقدمة، لذلك فإن السياسة المصرية قد تعاملت مع الجائحة بشكل مرن تميز بالإفصاح والشفافية للحافظ على صحة المواطنين ومساندة الأنشطة الاقتصادية المتضررة بشكل كبير من تلك الجائحة.

وسوف نتناول هذا المبحث من خلال مطلبين على النحو التالى:

المطلب الأول: السياسات المالية التى انتهجتها مصر لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

المطلب الثانى: السياسات النقدية التى انتهجتها مصر لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.

المطلب الأول

السياسات المالية التى انتهجتها مصر لمواجهة تداعيات جائحة كورونا

تُعد السياسة المالية واحدة من أهم السياسات التى لجأت إليها دول العام فى مواجهة تداعيات جائحة كورونا، حيث نتج عن تلك الجائحة آثار انكماشية، لذلك فإن لجوء الحكومات إلى السياسة المالية كان أمرًا ضروريًا لتشجيع الإنتاج والاستهلاك، ودعم الطبقات الفقيرة والمهمشة حيث أصبحت تلك الطبقات هى الأولى بالرعاية كما أنها أكثر الطبقات تضررًا من تداعيات جائحة كورونا، حيث قامت معظم دول العالم

بتقديم حوافز انقاذ اقتصادية للتخفيف من تداعيات الجائحة[١]. ولم تكن تلك الحوافز متساوية بين دول العالم فهى تختلف من دولة إلى أخرى وفقًا للظروف الاقتصادية والمالية لكل دولة.

وقد شملت الإجراءات التى اتخذتها الدول ومنها مصر الإيرادات والنفقات العامة، فبخصوص الإيرادات العامة فقد تضمنت تخفيض للإيجارات والضرائب على العقارات، وتأجيل بعض الضرائب الخاصة بالشركات والأفراد، وذلك بهدف مساهمة الدولة للشركات والأفراد فى مواجهة تداعيات تلك الأزمة.

أما بخصوص النفقات العامة، فقد اهتمت الحكومة المصرية بزيادة إعانات البطالة، والإهتمام بالطبقات المهمشة، والأولى بالرعاية ودعمهم ماليًا.

وقد نتج عن ذلك تحقيق فائض بالموازنة العامة للدولة بمقدار ١,٥% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ صاحبه خفض فى عجز الموازنة العامة للدولة إلى ٦,٧%[٢].

وقد وضعت الحكومة المصرية عدة إجراءات اصلاحية بالموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١[٣]، لدعم ومساندة النشاط الاقتصادى، ومساندة القطاعات الإنتاجية والفئات الأكثر تأثرًا بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة

(١) د/ عثمان محمد عثمان، وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، المرجع السابق، ص١٩.

(٢) وزارة المالية المصرية: البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٢/٢٠٢١، ص٨، ٩.

(٣) وزارة المالية المصرية، مرجع سابق، ص٩.

البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وخاصًة القطاع الصحى حيث وفرت الأمصال اللازمة لتطعيم المواطنين ضد فيروس كورونا، ونفذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات الاحترازية لعدم تفشى الفيروس ومنح إعانات مالية للفئات الأولى بالرعاية.

وشملت أيضًا السياسة المالية للتخفيف من آثار جائحة كورونا ما يلى:

- تأجيل سداد الضريبة الرأسمالية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حتى الأول من يناير ٢٠٢٢.
- دعم الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر.
- تحفيز الطلب وإيجاد فرص عمل.
- زياة الانفاق العام الحكومى على قطاع الصحة.

المطلب الثانى

السياسات النقدية التى انتهجتها مصر لمواجهة تداعيات جائحة كورونا

لقد تأثرت حركة التجارة العالمية بالسلب بسبب جائحة كورونا، فاضطرت السلطات النقدية فى معظم دول العالم وخاصَة النامية منها إلى سحب جزء من الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية لدى البنوك المركزية لتوفير السيولة النقدية فى الأسواق، مما أدى ذلك إلى انخفاض الاحتياطيات النقدية فى البنوك المركزية على مستوى دول العالم.

والجدير بالذكر أن جائحة كورونا بدأت فى القطاع الصحى ثم امتدت أثرها إلى بقية القطاعات الأخرى ومنها القطاع النقدى والمصرفى.

فالقطاع المصرفى لم يسلم من تداعيات الجائحة، وبالرغم من أنه استطاع أن يحقق استقرار نسبى فى بداية عام ٢٠٢٠، إلا أن الوضع بدأ يتغير بعد ذلك، حيث شهدت أسعار أسهم المصارف انخفاضًا حادًا فى أسواق المال العالمية، وتأثرت أرباحها بالسلب[١].

(١) د/ أحمد فاروق غنيم، كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المرجع السابق، ص٢٢٥.

ولقد تضرر القطاع النقدى والمصرفى بأزمة جائحة كورونا، حيث تعثر بعض العملاء عن سداد القروض المسحوبة من البنوك بسبب تداعيات جائحة كورونا، مما أثر ذلك بالسلب على قدرة القطاع النقدى والمصرفى[١].

كما أن انخفاض حجم الودائع، وانخفاض دخول الأفراد وارتفاع نسبة البطالة فى المجتمع أثر بشكل مباشر على القطاع النقدى والمصرفى، كما أن حالة عدم الوضوح التى أصابت النشاط الاقتصادى أدت إلى تأجيل المستثمرين لقرارات طلب القروض من القطاع المصرفى، مما أثر سلبًا على نشاط البنوك والمصارف.

لذلك فإن البنوك المركزية لجأت إلى استخدام أدواتها المتمثلة فى السياسة النقدية من أجل الحفاظ ولو بشكل نسبى على معدلات التضخم لمواجهة الانخفاض الشديد الذى أصاب الاقتصاد العالمى.

لذلك استخدمت السياسات النقدية سياسة توسعية، حيث خفضت أسعار الفائدة كمحاولة لتنشيط الاقتصاد وتحريك الطلب، كما استخدمت أدوات عديدة لزيادة الإقراض، بما فى ذلك تخفيض نسبة الاحتياطى الإلزامى، والتشجيع على تأجيل سداد

(1) Richard Baldwin and Beatrice Weder Mauro: Economics in the Time of Covid- 19, op. cit, p. 18.

مدفوعات القروض، وتخفيض تكلفة إعادة التمويل[١]، كما تم زيادة الأجور للعاملين بالقطاع الحكومى وكذلك المعاشات.

وقد تبنى البنك المركزى المصرى السياسة سالفة الذكر للحد من تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصرى، حيث خفض أسعار الفائدة لمواجهة انخفاض الطلب الكلى بهدف توفير السيولة التى من شأنها زيادة الاستهلاك والاستثمار.

كما قام البنك المركزى باصدار تعليماته للبنوك بتأجيل سداد قروض الأفراد، والشركات للتخفيف من آثار فيروس كورونا، وعدم تطبيق فوائد أو غرامات على التأخر فى السداد، مع هيكلة مديونيات العملاء بشكل يتناسب مع قدرتهم على السداد خاصَة العملاء الذين تأثر نشاطهم بشدة بسبب جائحة كورونا.

ويرى الباحث أن الإجراءات التى قام بها البنك المركزى المصرى سالفة الذكر فإنها تصب فى مصلحة العملاء والشركات، إلا أنها فى ذات الوقت تؤثر على البنوك، حيث انخفضت أرباح البنوك بنسب متفاوته مقارنَة بنفس الفترات للسنوات السابقة قبل ظهور جائحة كورونا.

إن البنوك العاملة فى مصر والخاضعة للبنك المركزى المصرى التزمت بتعليمات البنك المركزى المصرى حيث أن جائحة كورونا تُعد من قبيل القوة القاهرة.

---

(١) د/ أحمد فاروق غنيم، كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المرجع السابق، ص٢٢٧.

والقوة القاهرة هى عبارة عن وقوع ضرر بسبب أجنبى لا يد للشخص فيه كحادث مفاجئ أو ظهور وباء يجعل الالتزام مستحيلاً استحالة تجعل المدين غير قادر على تنفيذ مسئوليته العقدية والتقصيرية. ومما تقدم يتضح أن جائحة كورونا تُعد وباء مفاجئ يجعل المدين غير قادر على تنفيذ التزاماته.

لذلك فإن الإجراءات التى اتخذها البنك المركزى المصرى نحو تأجيل سداد قروض الأفراد والشركات، وعدم تطبيق فوائد أو غرامات بسبب التأخر فى السداد، فقد التزمت بها البنوك العاملة فى مصر مما خفضت نسبيًا من تداعيات جائحة كورونا.

كما اتخذ البنك المركزى المصرى إجراءات لتيسير استخدام الوسائل الإلكترونية فى الدفع، مع إلغاء الرسوم والعمولات التى تطبق على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية التابعة لبنوك أخرى (غير بنك العميل)، وتعديل الحد الأقصى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً، وتسجيل وتفعيل اشتراكات الانترنت البنكى بشكل كبير، واصدار المحافظ الإلكترونية مجاناً لمدة ستة أشهر ثم مد تلك الفترة لفترات أخرى، وإلغاء كافة العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل لفترات أخرى، وإلغاء كافة العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بين حسابات الهاتف المحمول حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠[١].

(١) د/ جيهان عبد السلام عباس، أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصرى (التداعيات وسياسات المواجهة) المؤتمر العلمى الخامس بكلية التجارة، طنطا، ص٢٠٢١، ص٣.

دور الحكومة المصرية والبنك المركزى فى إحتواء تداعيات جائحة كورونا:

لقد اهتمت الحكومة المصرية بمكافحة جائحة كورونا التى انتشرت فى شتى دول العالم، حيث تم التنسيق مع حكومات الدول الأخرى على آليات مكافحة تلك الجائحة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية.

وقد اهتم البنك المركزى المصرى بمواجهة تداعيات جائحة كورونا وأثارها السلبية من خلال اتخاذ حزمة من الإجراءات، أهمها السيطرة على التضخم وإلغاء بعض الرسوم فى البنوك كرسوم التحويلات البنكية، واتخاذ الإجراءات النقدية التى تساهم فى تشجيع الاستثمار.

إن جائحة كورونا ليست الأزمة الأولى التى تواجهها الحكومة المصرية والبنك المركزى المصرى، فقد سبقتها الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ حيث اتخذت الحكومة المصرية والبنك المركزى المصرى حزمة من الإجراءات لمواجهة التداعيات الاقتصادية لتلك الأزمة.

دور الحكومة المصرية فى احتواء تداعيات جائحة كورونا:

لقد اهتمت الحكومة المصرية بتعزيز مخصصات القطاع الصحى وتنفيذ خطة احترازية شاملة وقامت بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، كما اهتمت بخفض معدلات البطالة، بهدف تخفيض الآثار السلبية الناتجة، عن جائحة كورونا.

كما اتخذت الحكومة المصرية إجراءات لمواجهة تلك الأزمة مثل التجاوز عن مقابل التأخير أو الغرامات فى سداد القيمة الضريبية، وقد حدث ذلك أيضًا أعقاب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.

دور البنك المركزى المصرى فى احتواء تداعيات جائحة كورونا:

لقد قام البنك المركزى المصرى باتخاذ حزمة من الإجراءات بصفته المسئول عن السياسة النقدية فى الدولة، حيث قام بتخفيض معدلات الفائدة، كما اتخذ مجموعة من التدابير الاقتصادية، كتقديم القروض للقطاعات الصناعية والزراعية بأسعار فائدة منخفضة.

كما اهتم البنك المركزى المصرى بالعمل على الحد من استخدام النقود فى التعامل والاتجاه نحو استخدام أدوات الدفع الإلكترونى وبالتالى تعزيز الشمول المالى.

كما قام البنك المركزى بإلغاء رسوم السحب من ماكينات الصراف الآلى الخاصة بالبنوك الأخرى، كما أعفى التحويلات النقدية بالجنيه المصرى من كافة الرسوم والمصاريف بهدف الحد من استخدام النقود لتقليل التلامس الذى قد يؤدى إلى تفشى المرض حفاظًا على الصحة العامة.

وقد أصدر البنك المركزى المصرى تعليمات رقابية آبان زروة جائحة كورونا، وتمثلت تلك التعليمات فيما يلى[١]:

(١) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

١- مد فترة مبادرة قطاع السياحة وقروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة لمدة عام حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠.

٢- إلزام البنوك بإنشاء إدارة مستقلة للشمول المالى تتولى عملية التنسيق داخليًا بين إدارات البنك من ناحية والبنك المركزى من ناحية أخرى وذلك فيما يتلعق بالشمول المالى.

٣- اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية لمواجهة آثار تداعيات فيروس كورونا وضمان استمرارية العمل وتوفير احتياجات العملاء.

٤- تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد وتشمل القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للاسكان الشخصى، وكذلك الشركات المتوسطة والصغيرة لمدة ستة أشهر، وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر فى السداد، على أن يتم إحاطة العميل بالتكلفة الإضافية التى سيتحملها والمترتبة على التأجيل.

٥- اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل وأدوات الدفع الإلكترونى.

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار جائحة كورونا فى مصر

تمهيد:

لقد اتخذت مصر عدة إجراءات احترازية لمواجهة جائحة كورونا، وذلك مع نهاية شهر يناير ٢٠٢٠، ومع استمرار انتشار فيروس كورونا قامت السلطات المصرية بتعليق رحلات الطيران اعتبارًا من ١٩ مارس ٢٠٢٠، إلا أن هذه الإجراءات الاحترازية لم تحقق الهدف المنشود منها بوقف انتشار الفيروس، بل تزايدت عدد الإصابات والوفيات.

ومما لا شك فيه أن جائحة كورونا أثرت بشكل سلبى على الاقتصاد العالمى وخاصَة الدول النامية ومنها مصر.

فقد أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد المصرى داخليًا وخارجيًا. وتمثلت الآثار الداخلية لتوابع انتشار الفيروس فرض السلطات المصرية لإجراءات احترازية لمنع تفشى الفيروس والسيطرة عليه كالإغلاق الجزئى بدايًة ثم الإغلاق الكلى.

وتمثلت الآثار الخارجية فى التأثر السلبى للتجارة الخارجية وتراجع معدلات الاستثمار الأجنبى المباشر وانخفاض معدلات السياحة.

ولقد أعاقت العوامل الداخلية والخارجية سالفة الذكر من النمو الاقتصادى وتراجع الطلب الكلى، وزيادة النفقات العامة مع انخفاض الإيرادات العامة وبالرغم مما

تقدم فإن الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة من جائحة كورونا على الاقتصاد المصرى تُعد مقبولة مقارنَة بالدول الأخرى.

ومما هو جدير الذكر أنه ترتبت آثار اقتصادية سلبية نتيجة انتشار جائحة كورونا إلا أنه ترتب أيضًا آثار إيجابية من تلك الجائحة.

فقد أثرت سلبًا على الحركة الاقتصادية والتبادل التجارى مع معظم القطاعات على المستويين المحلى والعالمى.

كما أثرت أيضًا بالإيجاب على بعض القطاعات كقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع الدواء والمستلزمات الطبية.

وسوف نتناول هذا المبحث من خلال مطلبين:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على انتشار جائحة كورونا فى مصر.

المطلب الثانى: الآثار الاقتصادية الإيجابية المترتبة على انتشار جائحة كورونا فى مصر.

المطلب الأول

الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على إنتشار جائحة كورونا فى مصر

ترتب على جائحة كورونا أثارًا سلبية على كافة القطاعات الإنتاجية خاصَة الرئيسية منها فى جميع دول العالم، فأثرت سلبًا على جانبى الطلب والعرض على مستوى دول العالم، حيثثب أصيبت حركة التجارة العالمية بركود شديد نتيجة إغلاق الدول حدودها خشية تفشى وباء كورونا، فتقيدت حركة التصدير والاستيراد.

لذلك فسوف نتناول هذا المطلب من خلال فرعين على النحو التالى:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية لمواجهة انتشار جائحة كورونا عالميًا.

الفرع الثانى: الآثار الاقتصادية لمواجهة انتشار جائحة كورونا فى مصر.

الفـرع الأول

الآثار الاقتصادية لمواجهة انتشار جائحة كورونا عالميًا

يشهد النشاط الاقتصادى الدولى تباطؤ كبير مع استمرار جائحة كورونا فقد تأثرت الأنشطة الإنتاجية والخدمية سلبيًا، وازدات حجم الديون المتعثرة عن السداد،

بالإضافة إلى شعور الأفراد بالقلق وعدم وجود حالة من اليقين من تداعيات جائحة كورونا، مما دفع بعض الأفراد إلى سحب مدخراتهم من البنوك [١].

وتوقعت منظمة العمل الدولية زيادة معدلات البطالة خلال عام ٢٠٢٠ حيث زادت البطالة لنحو ١٩٣,٣ مليون فرصة عمل وذلك مقارنًة بنحو ١٨٨ مليون قصة عمل فى عام ٢٠١٩، مما ترتب على ذلك زيادة عدد الفقراء وارتفاع معدلات البطالة فى جميع دول العالم خلال فترة الجائحة[٢].

لقد أدت جائحة كورونا إلى انكماش الاقتصاد العالمى، وزيادة معدلات البطالة لمستويات قياسية ولم يكن هذا الأمر قاصرًا على الدول النامية بل امتد إلى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ودول منطقة اليورو، مما اضطرت كثير من الدول إلى خفض سعر الفائدة، كمحاولة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، لتحفيز اقتصاديتها، كما استهدفت دعم ومساندة الطبقات الأكثر تضررًا من تبعات تلك الجائحة.

ومع الإغلاق والقيود المفروضة على حركة السفر والتنقل، فقد سجلت أسعار البترول تراجعًا حادًا بسبب زيادة المعروض، وتراجع الطلب عليه.

(1) Thorsten Beck, " Finance in the Times of Coronavirus ". in Baldwin R. and Weder Mauro, B. (ed). "Economics in the Time of Covid – 19 CEPR Press, 2020.

(2) International Labor Organization (ILO) " Covid – 19 and the World of Work: Impact and Policy Responses ", ILO Monitor, N1 March 18, 2020.

الفـرع الثانـــى

الآثار الاقتصادية لمواجهة انتشار جائحة كورونا فى مصر

لقد تأثرت مصر من جائحة كورونا حيث انخفض الطلب على الأنشطة التجارية والخدمية، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثرت قطاعات رئيسية كقطاع السياحة وما يتبعه من حركة الطيران واشغالات الفنادق، وتأثرت بعض القطاعات الصناعية فانخفض الإنتاج، وبالتالى انخفضت الصادرات، كما تراجعت معدلات تحويلات العاملين فى الخارج وكذلك إيرادات قناة السويس. إلا أن مؤشرات الدين الخارجى فقد جاءت فى الحدود الآمنة وذلك وفقًا لتصنيف صندوق النقد والبنك الدوليين[١].

ومما هو جدير بالذكر أن جائحة كورونا تسببت فى توقف بعض الوظائف عن العمل وبالتالى توقف دخول أصحاب تلك الوظائف بسبب الإغلاق العام لبعض الأنشطة والقطاعات، لذلك سارعت الحكومة المصرية بالتدخل لدعم تلك الفئات المتضررة.

ولقد ساهم الشمول المالى بشكل كبير فى نمو الاقتصاد المصرى عن طريق منظومة الدفع الإلكترونية، والتحصيل الإلكترونى، مما له عظيم الأثر فى رفع

(١) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٢٠ فى ٢٠٢١، ص١٠.

التصنيف الائتمانى لمصر، حيث تقلص الزمن المستخدم فى أداء الخدمة وتقلصت الإجراءات ومن أمثلة ذلك برنامج التحويل اللحظى (instapay)[١].

ولقد واجهت الحكومة المصرية تداعيات جائحة كورونا بحزمة من الإجراءات، أبرزها سياسة البنك المركزى المصرى بإتباع سياسة نقدية تقييدية لاحتواء الضغوط التضخمية خاصًة من جانب الطلب.

(١) د/ رشدى إبراهيم السيد أبو كريمه، أثر الشمول المالى فى الحد من ظاهرة الفقر فى مصر، بحث منشور بمجلة كلية الحقوق، جامعة عين شمس، عدد يونيه ٢٠٢٤، ص٢٤.

المطلب الثانـي

الآثار الاقتصادية الإيجابية المترتبة على انتشار جائحة كورونا فى مصر

لا شك أن جائحة كورونا كان لها من الآثار السلبية على معظم الأنشطة الاقتصادية، إلا أنه فى المقابل انعكست الجائحة بالإيجاب على بعض القطاعات أبرزها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع الدواء والمستلزمات الطبية.

وسوف نتناول تلك الإيجابيات من خلال فرعين على النحو التالى:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية لجائحة كورونا على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الفرع الثانى: الآثار الإيجابية لجائحة كورونا على قطاع الدواء والمستلزمات الطبية.

الفرع الأول

الآثار الإيجابية لجائحة كورونا على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

لم تكن مصر من الدول التى تتبؤ مرتبة متقدمة فى المعاملات الإلكترونية ومع ظهور جائحة كورونا وما تبعها من التباعد الاجتماعى واتخاذ الإجراءات الاحترازية والذى وصل إلى حد الإغلاق الكامل، فقد ارتفعت معدلات استخدام خدمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ووفقًا للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات فإن نسبة استخدام الانترنت المنزلى ارتفعت لتصل إلى ٨٧%، والموبايل انترنت بنسبة ١٨%، كما بلغت نسبة التصفح

للمواقع التعليمية لنحو ٣٧٦%، كما زاد الإقبال على استخدام التطبيقات الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعى[١].

وقد أدت الأزمة إلى التعجيل بالتحول الرقمى فى قطاعات التعليم والخدمات المالية والتجارة الإلكترونية، ومع صدور القرار الوزارى بتعليق الدراسة وفرض حظر التجوال الجزئى والتوسع فى تطبيق الإجراءات الاحترازية واتجاه المؤسسات الحكومية والخاصة بالسماح للمواطنين بأداء أعمالهم الإدارية من المنزل عبر الانترنت إلى زيادة حادة فى استخدام الانترنت والخدمات الأخرى ذات الصلة بقطاع المعلومات[٢].

وبالرغم من زيادة أعداد مستخدمى الانترنت والبرامج المتعلقة بأداء مهام العمل وتلقى الدراسة وعقد الاجتماعات إلكترونيًا، والقيام بعمليات الشراء عبر المدفوعات الإلكترونية. إلا أن صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واجهت أزمة كبيرة تمثلت فى ضعف البنية التحتية لشبكة الاتصالات والمعلومات، فوجدت صعوبة فى تلبية الطلبات المتزايدة جراء جائحة كورونا حيث أصبح حجم الطلبات يفوق امكانيات جاهزية الشبكة.

(١) الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، مؤشرات استخدام خدمات الاتصالات فى جمهورية مصر العربية، ابريل ٢٠٢٠.

(٢) د/ سحر عبود، د/ أسماء مليجى، التداعيات المحتملة لأزمة كوروها على النمو الاقتصادى فى مصر سلسلة أوراق السياسات، اصدار رقم (١)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠٢٠، ص١٦: ١٧.

أن تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات أصبح أمرًا حتميًا للتحول الرقمى وذلك لدعم التعليم والعمل عن بعد وميكنة تقديم الخدمات الحكومية وتعزيز التجارة الخارجية.

الفرع الثانى

الآثار الإيجابية لجائحة كورونا على قطاع الدواء والمستلزمات الطبية

تُعد جائحة كورونا اختبارًا حقيقيًا لمنظومة الصحة فى شتى دول العالم، حيث أن سرعة انتشار الوباء ومقاومته عن طريق الأنظمة الصحية يُعد ذلك مؤشرًا على قدرة النظم الصحية على الصمود ومدى قدرتها على استيعاب المصابين واتخاذ الإجراءات الطبية حيالهم من خلال بيئة طبية مهنية متخصصة.

وقد اتخذت الحكومة المصرية عدة خطط متعلقة بالجانب الصحى لجائحة كورونا، والتى تم التمييز بينها على أساس توقيت ونسبة احتواء الجائحة على النحو التالى[١]:

١- **الخطة الأولى:** وتضمنت احتواء الجائحة بنسبة ٢٠% فى نهاية يونيو ٢٠٢٠.

٢- **الخطة الثانية:** والتى تقوم على احتواء الجائحة بنسبة ٥٠% فى سبتمبر ٢٠٢٠.

٣- **الخطة الثالثة:** وتشمل احتواء الأزمة بنسبة ٣٠% فى ديسمبر ٢٠٢٠.

---

(١) د/ مغاورى شلبى، تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعى فى مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى القاهرة، ٢٠٢٠، ص٢٤٠ وما بعدها.

ويلاحظ أن الخطط سالفة الذكر اعتمدت على ربط الجانب الاقتصادى بتطورات الجانب الصحى للجائحة، إلا أن معظم دول العالم ومنها مصر اتجهت نحو تطبيق سياسة التعايش مع الجائحة، فتم تخفيض الإجراءات الاحترازية، وممارسة الأنشطة التجارية بشكل تدريجى، مع الالتزام بسياسة التباعد الاجتماعى.

وبالنسبة لصناعة الدواء فى مصر فإن الإنتاج فى تزايد ولكن لم يواكب هذا الإنتاج التطور، حيث أن الدواء فى مصر يعتمد على استيراد المواد الخام الفعالة والأولية لصناعة الدواء، فمعظم مستلزمات إنتاج الدواء مستوردة من الخارج.

ومع تفاقم أزمة جائحة كورونا انخفضت واردات الأدوية نتيجة زيادة الطلب عليها، خاصَة فى بعض الأنواع كالفيتامينات ومستحضرات التعقيم والتطهير، واختفت بعض الأدوية لكثرة الطلب عليها مثل الكمامات والكحول مما أدى ذلك إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير. كما أن من تداعيات كورونا الإيجابية تراجع صادرات الدول الكبرى للأسواق الأفريقية، مما قيدت حركة التجارة واتجاه هذه الدول للإنتاج الدخلى لمواجهة تداعيات عمليات الخطر أو الحجر الصحى[1].

(١) أ. د/ خالد سعد زغلول، جائحة كورونا (الآثار الاقتصادية – وآليات المواجهة) ورقة بحثية، مجلة كلية الحقوق، جامعة السادات، عدد مجلد ٦ يوليو ٢٠٢٠، ص١١.

الخـاتمـة

إن جائحة كورونا سببت أزمة اقتصادية كبيرة لدى معظم دول العالم، إلا أنه من الملاحظ أنها لم تنتج عن أسباب اقتصادية مثل أزمة الكساد الكبير الذى ساد دول العالم فى ثلاثينيات القرن الماضى، والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وإنما هى أزمة ناتجة عن القطاع الصحى تأثرت بها كافة القطاعات الاقتصادية، ولقد اتخذت دول العالم ومنها مصر تدابير احترازية، لمواجهة تلك الجائحة للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين ومنع تفشى الفيروس القاتل السريع الانتشار، ولقد ترتب على ذلك تأثر النشاط الاقتصادى بالسلب فانخفضت حركة التبادل التجارى بين الدول وانخفض الإنتاج فانخفض الطلب على السلع والخدمات، وارتفعت معدلات البطالة نتيجة الإغلاق العام، ولقد تدخلت مصر بحزمة من السياسات المالية والنقدية للسيطرة على تداعيات جائحة كورونا، حيث تأثرت قطاعات اقتصادية عديدة بتلك الجائحة.

النتائج التى توصل إليها الباحث:

١- إن التدابير الاحترازية التى اتبعتها الحكومة المصرية كان لها عظيم الأثر فى السيطرة على جائحة كورونا، ولو بشكل نسبى.

٢- قدرة وكفاءة القطاع الصحى ساهم بشكل كبير فى التعامل مع الجائحة.

٣- تأثرت بعض القطاعات الأساسية بالسلب من جائحة كورونا كالصادرات السلعية وتحويلات العاملين فى الخارج وعائدات قناة السويس والاستثمار الأجنبى المباشر وقطاع السياحة.

٤- تأثرت بعض القطاعات بالإيجاب كقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الدواء والمستلزمات الطبية.

٥- أزمة جائحة كورونا تسببت فى أزمة مالية واقتصادية بالرغم من أن طبيعتها أزمة صحية.

٦- تُعد أزمة كورونا من أعنف الأزمات الاقتصادية التى مرت على دول العالم.

٧- تُعد أزمة كورونا اختبارًا حقيقيًا لقدرة الأنظمة الصحية.

التوصيات التى يوصى بها الباحث:

١- ضرورة وجود استراتيجية واضحة لتكنولوجيا المعلومات محدثة بأفضل التقنيات الحديثة وتطوير البنية التحتية المعلوماتية.

٢- دعم وتحسين المنظومة الصحية حتى تكون قادرة على مواجهة ما قد يطرأ من وباء مستقبلاً لقدر الله.

٣- نوصى بإنشاء صندوق مالى تابع لوزارة المالية يودع فيه جزء من الإيرادات العامة لمواجهة أية أزمات اقتصادية.

٤- يجب مواجهة الركود الناتج عن جائحة كورونا بوضع مزايا وأوعية إدخارية تشجع على زيادة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج.

٥- العمل على صياغة مشروع استراتيجى دولى متكامل للتدابير الاحترازية لمواجهة الأوبئة والجوائح.

٦- التوسع فى التخصصات الطبية وتقديم خدمات عالية بتكلفة مالية مقبولة، خاصَة فى حالة تفشى الأوبئة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- أحمد زكر الله، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصرى، تقارير اقتصادية، المعهد المصرى للدراسات العربية، صندوق النقد العربى، ابريل ٢٠٢٠.

٢- أحمد فاروق غنيم، كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مجلد ٣٦ عدد ٢، يوليو ٢٠٢٠.

٣- إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق رسالة دكتوراه، ٢٠١١.

٤- أيمن نور الدين عمر، كورونا وأزمات الاقتصاديات الدولية، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ٤٣،العدد ٤٩٩ سبتمبر ٢٠٢٠.

٥- الوليد أحمد طلحة، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، اصدارات صندوق النقد العربى، أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة.

٦- جيهان عبد السلام عباس، أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصرى (التداعيات وسياسات المواجهة)، سياسات المؤتمر العلمى الخامس بكلية التجارة، طنطا، ٢٠٢١.

٧- حسين دافيل، قطاع السياحة المصرية فى مواجهة كورونا، تقارير اجتماعية، المعهد المصرى للدراسات، ٢٠٢٠/٥/٢١.

٨- خالد سعد زغلول، جائحة كورونا (الآثار الاقتصادية – وآليات المواجهة) ورقة بحثية، مجلة كلية الحقوق، جامعة السادات، عدد مجلد ٦ يوليو ٢٠٢٠.

٩- رشدى إبراهيم السيد أبو كريمه، أثر الشمول المالى فى الحد من ظاهرة الفقر فى مصر، بحث منشور بمجلة كلية الحقوق، جامعة عين شمس، عدد يونيه ٢٠٢٤.

١٠-سالى محمد فريد، تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبى، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى، معهد التخطيط القومى، الاصدار رقم ١٦ يونيو ٢٠٢٠.

١١-سحر عبود، أسماء مليجى، التداعيات المحتملة لأزمة كوروها على النمو الاقتصادى فى مصر سلسلة أوراق السياسات، اصدار رقم (١)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠٢٠.

١٢-سعيد عبد العزيز على عثمان، محمد جابر حسن السيد، تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصرى (السيناريوهات المحتملة والحلول المقترحة)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد رقم ٢ المجلد ٤٦ يوليو ٢٠٠٩.

١٣-سلوى فؤاد صابر، الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصرى مع التركيز على الأزمة الاقتصادية الأسيوية والأزمة التمويلية العالمية الأخيرة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، المجلد السابع العدد ٢، يوليو ٢٠١٠.

١٤–سلوى محمد مرسى، زينب محمد الصاوى، تداعيات أزمة كورونا على القطاع السياحى المصرى، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى عدد ١٠، معهد التخطيط القومى مصر، مايو ٢٠٢٠.

١٥–عثمان محمد عثمان، وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، مجلد ٢٨، العدد ١، يونيو ٢٠٢٠.

١٦–غادة أنيس البياع، أزمات الرأسمالية العالمية وأثرها على التنمية فى أفريقيا، مركز البحوث العربية والأفريقية، جامعة القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.

١٧–كمال أمين الوصال، الأزمة المالية العالمية... هل كانت حتمية؟ مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، العدد ٥١٠، أبريل٢٠١٣.

١٨–مغاورى شلبى، تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعى فى مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى القاهرة، ٢٠٢٠.

١٩–هبه الباز، تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد ودور الشمول المالى فى مواجهتها مع الإشارة إلى الاقتصاد المصرى، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومى للتخطيط بجمهورية مصر العربية، المجلد ٢٩، العدد ١، ٢٠٢١.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- American Chamber of commerce in Egypt, Business Studies – Analysis Center – BSAC Impacts of covid – 19 Pandemic on Egypt' economic Research, March, 2020, p.10.

2- American Chamber of Commerce in Egypt, Business Studies & Anal ysis center – BSAC, March 2020, Impacts of Covid – 19 Pandemic on Egypt's Economy Research Note, p1.
3- ECES: 25 March 2020, Views on the Crisis Projected Impact of the Covid- 19 – Pandemic on Egypt's GDP Growth, 21 ssue: p2.
4- International air Transport Association: Annual Review 2021, Boston, USA, October, 2021, p. 17.
5- International Labor Organization (ILO) " Covid – 19 and the World of Work: Impact and Policy Responses ", ILO Monitor, N1 March 18, 2020.
6- Richard Baldwin and Beatrice Weder Mauro: Economics in the Time of Covid- 19, op. cit, p. 18.
7- Suborna Barua: Understanding Coronanomics, the Economic Implications of the Coronavirus (Covid- 19) pandemic, 2020.
8- Thorsten Beck, " Finance in the Times of Coronavirus ". in Baldwin R. and Weder Mauro, B. (ed). "Economics in the Time of Covid – 19 CEPR Press, 2020.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1- www.worldometers.info.
2- www.masrawy.com/news-egypt/aejails.
3- www.ecss.com.eg.

رابعًا: التقارير والدوريات:

١- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٢٠ فى ٢٠٢١.

٢- الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، مؤشرات استخدام خدمات الاتصالات فى جمهورية مصر العربية، ابريل ٢٠٢٠.

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١.

٤- وزارة المالية، البيان المالى عن مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٥- صندوق النقد الدولى، السياسات الاقتصادية والسياسية والجوائح، مجلة التمويل والتنمية يونيو ٢٠٢٠، العدد ٥٧ رقم ٢.

٦- القرار الوزارى رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠.

٧- المادة رقم ٤١ من قانون العمل المصرى رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.

٨- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى، انعكاساتها على الاقتصاد المصرى ٢٠٢٠، ص١٥.

٩- وزارة المالية المصرية: البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٢/٢٠٢١.

١٠- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

١١- تقرير منظمة الصحة العالمية فى ٣٠ يناير ٢٠٢٠.

١٢- تقرير مجلس الوزراء فى ٢٠٢٠/٣/١٧ بشأن التداعيات الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد (كوفيد – ١٩).

١٣- جريدة الأهرام العدد ٤٨٧٠٨ فى ١٥ أبريل ٢٠٢٠.